الأهرام

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٢١ يـنـايـر ١٩٩٩

كلينتون يرفض طلبا من أعضاء بالكونجرس لتخفيف العقوبات الاقتصادية عن العراق

واشـنـطـن ـ ا. ش. أ: رفـض الرئيس الأمـريكى بيل كلينتـون تخـفيف العـقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق قائلا إنه لا يوجـد أى بديل راهن لهـذه العقوبات.

وكـان ٤٤ عـضـوا فى الكونجـرس وفى مقدمتهم جون كونيورز العضو الاسود البارز فى مجلس النواب واحد اهم المدافـعين عن كلينتـون فى وجـه مـساعى الحـزب الجـمـهـورى لعـزله بسبب فضيحة مونيكا لوينسكى .. قـد ارسلوا خطابا للرئيس يطالبـونه بالعـمل على تخـفيف العـقوبات على الشعب العراقى.

ودعـــا الخطاب ـ الذى أرسله الاعضاء لكلينتون إلى ان يقوم الرئيس برفع لجنة العقوبات في مجلس الامن للسـماح للعراق باسـتيراد المعدات وقطع الغـيـار الضـروريـة لإصـلاح منشآته النفطية لتمكينه من تنفيذ كل برنامج (النفط مقابل الغذاء).

وأشـار الخطاب إلى أنه على الرغم من السماح للعراق بتصدير ما قيمته ٢ر٥ مليـار دولار من النفط كل سـتـة أشـهـر فى اطار هذا البـرنامج لشـراء الاحـتـيـاجات الانسـانيـة والغـذائيـة اللازمة للشعب العراقى، إلا فأن بغداد عـاجـزة عن هـذا الامـر بسـبب الدمـار الذى لحق بصناعة النفط فيها.

وفي رده قال كلينتون: فيما يتعلق باسـتـيـراد قطع الغـيـار ومـعـدات الاصـلاح لصناعة النفط العراقية فإن لجنة العقوبات مستعدة للنظر فى أى طلب معقول من العراقيين.

ولكن للاسف فإن عديدا من مطالب العراق تتضـمن قطع غيار وخدمات لن تفيد كثيرا فى زيادة انتاج النفط بل سـوف تقـوم بإعـادة تأهيل مـحطات الخدمة وقدرات التكرير العراقية من اجل انتاج البنزين الذى يمكن للعراق بيعه بصورة غير مشروعة .. وهذا الأمر لن يساعد المواطنين العراقيين العاديين .

وكـان بيـتـر بيـرليـه ممثل الولايات المتـحـدة فى مـجلس الامن قـد تقـدم باقتراح مماثل بالفعل الى المجلس فى الأيام القليلة الماضـيـة، ولكن فـرنسـا وروسيا تدعوان الى رفع الحظر القائم على تصدير النفط العراقى بالكامل مع اجـبـار العـراق على دفع تـعـويضـات حرب الخليج من عائداته النفطية.

وقالت مصادر إن اصرار الولايات المتحدة على منع العـراق من تصـدير البنزين دون رقـابة يسـتـهـدف قـصـر الصادرات العراقية على النفط الخام الذى يسـهل التحكم فى نقله وتوزيعه وبالتـالى احكام الرقابة على العائدات منه. ودعا خطاب الاعضاء الى تسريع اجراءات موافقة لجنة العقوبات التابعة لمجلس الامن على تعاقدات الامـدادات الغذائية والانسـانية للعـراق فى اطار برنامج (النفط مقابل الغذاء).

وقـال كـونـيـورز إن مـوافـقـات لجنة العـقـوبات «بطيـئـة للغـاية».. ووفـقـا لمصادر لجنة العقوبات في نيويورك فإنها تستغرق ٦٨ يوما فى المتوسط لإصدار موافقة على أى تعاقد.

وكـان كـونـيـورز ـ المعروف بموافـقـه المؤيدة لحـقـوق الفلسطينيـين ودعم الشـعـب العـراقى ـ قـد سـخـر من محاولات كلينتون المتكررة للاعتذار عن تورطه فى عـلاقـة جنسـيـة مع مـونيكا لوينسكى قـائلا: لقـد طلب الرئيس

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

كلينتون الصفح مرارا وأنا مستعد أن اغفر له اذا كان هو مستعد ان يغفر للعراقيين الابرياء ضحايا تردى العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق.

وقال كلينتون - في خطابه الذى ارسله اوائل هذا الشهر: من خبرتنا السابقة فإن صدام لن يتردد فى استعمال اى عائدات إضافية من اجل اعادة تأهيل قدرته العسكرية بدلا من اطعام شعبه، ولهذا لا ارى بديلا عن استمرار العقوبات الاقتصادية مفروضة على العراق.

يأتى ذلك فى الوقت الذى طلبت فيه مجموعات وشخصيات عراقية معارضة تسعى إلى الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين امس، مساندة الدول العربية التى سيجتمع وزراء خارجيتها يوم الاحد المقبلبالقاهرة.

وجاء هذا النداء فى بيان وقعه ٤٧ من قادة المعارضة العراقية يمثلون مختلف الجماعات المعارضة العربية والتركمانية والأشورية وشخصيات كردية مستقلة.

وطلب البيان من وزراء الخارجية العرب «دعم العمل الوطني المعارض للخلاص من النظام الدموى الدكتاتورى القائم فى بغداد وتمكين الشعب العراقي من اختيار نظامه السياسي بإرادته الـ...

ويطالب البيان اجتماع القاهرة بالعمل على تجنيب العراقيين مخاطر عمليات عسكرية جديدة تلحق الأذى وتفاقم مأساته، وتأتى على ما تبقى له من بنى تحتية ومؤسسات ومنشآت فضلا عما تسببه من خسائر بين المواطنين العراقيين».

ودعا إلى العمل بالطرق الدبلوماسية من أجل رفع الحصار الاقتصادى عن العراق وتشديده على النظام وبإشراف الأمم المتحدة بحيث يكون رفع الحصار لفائدة الشعب العراقي وليس لمصلحة الفئة الحاكمة التى احتكرت قوت الشعب ودوائه.

وطالب المعارضون العراقيون الوزراء العرب بالعمل على اجراء محاكمة صدام حسين وزمرته كمجرمي حرب ومبيدى الجنس البشرى اسوة بمحاكمة مجرمى الحرب العالمية الثانية.

كما دعوا وزراء الخارجية العرب إلى العمل من أجل تطبيق القرار رقم ٦٨٨ الخاص بحقوق الإنسان فى العراق الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٩١ والذى يتناقض تطبيقه مع طبيعة النظام القائم.وبين الموقعين على البيان أحزاب إسلامية شعبية بينها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق وحزب الدعوة الإسلامية وحركة الوفاق الوطني والحزب الشيوعي والشريف علي بن الحسين سليل الأسرة الملكية التى كانت تحكم العراق وقائد الحركة الملكية الدستورية.

وقال أحد الموقعين على البيان فى اتصال أجرى معه فى لندن إن مجموعات المعارضة الكردية لم توقع على البيان، لانها تعمل على مشروعها الخاص للمناطق الشمالية التى تسيطر عليها الأحزاب الكردية منذ عام ١٩٩١.

وأضاف أن الاحزاب الكردية التى تطالب بالحكم الذاتي لمنطقة كردستان فى إطار عراق فيدرالي، لها اتصالات مع الأمريكيين والأتراك والبريطانيين وحتى مع بغداد بشأن هذا المشروع.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية